# قانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٤

## بربط حساب ختامى موازنة هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

**باسم الشعب**

**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**( المادة الأولى )**

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية لهيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٣٠٩٨٤٩٣٣١ جنيها ( فقط وقدره ثلاثمائة وتسعة ملايين وثمانمائة وتسعة وأربعون ألفا وثلاثمائة واحد وثلاثون جنيها لا غير ) وذلك وفقا لما يلى :

**أولا : الاستخدامات الجارية :**

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٨٣١٥٦٣١ جنيها ( فقط وقدره مائة وثلاثة وثمانون مليونا ومائة وستة وخمسون ألفا وثلاثمائة وثلاثة عشر جنيها لا غير ) موزعا على البابين التاليين :

( أ ) الباب الأول : الأجور بمبلغ ٣١٤٤٩٢١٠ جنيها ،

( ب ) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٥١٧٠٧١٠٣ جنيهاً .

**ثانيا : الاستخدامات الرأسمالية :**

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ١٢٦٦٩٣٠١٨ جنيها ( فقط وقدره مائة وستة وعشرون مليونا وستمائة وثلاثة وتسعون ألفا وثمانية عشر جنيها لا غير ) موزعا على البابين التاليين :

( أ ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٤٥٨٤٢٧٣٢ جنيها .

( ب ) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٨٠٨٥٠٢٨٦ جنيها .

**ثالثا : الإيرادات الجارية :**

يربط حساب ختامى الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٨٣١٥٦٣١٣ جنيها ( فقط وقدره مائة وثمانون مليونا ومائة وستة وخمسون ألفا وثلاثمائة وثلاثة عشر جنيها لا غير ) .

**رابعا : الإيرادات الرأسمالية :**

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٢٦٦٩٣٠٠٨ جنيها ( فقط وقدره مائة وستة وعشرون مليونا وستمائة وثلاثة وتسعون ألفا وثمانية عشر جنيها لا غير ) موزعا على البابين التاليين :

( أ ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ١١٥٢٨٦٠١٨ جنيها .

( ب ) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١١٤٠٧٠٠٠ جنيها .

**( المادة الثانية )**

تعدل اعتمادات الباب الأول - الأجور - بموازنة هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٣٩٠٨٢١٠ جنيهات ( فقط وقدره ثلاثة ملايين وتسعمائة وثمانية آلاف ومائتان وعشرة جنيهات لا غير ) وذلك لمواجهة الزيادات التى وقعت بالباب الأول - الأجور وذلك مقابل خفض مماثل بأعتمادات الباب الثانى النفقات الجارية والتحويلات الجارية ( فائض الحكومة ) وفقا لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للهيئة .

**( المادة الثالثة )**

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ .

الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م .

**( حسنى مبارك )**